

دور حاضنات الأعمال في تحقيق مساعي التوجه التنموي في الجزائر

The role of Business Incubators in achieving development orientation in Algeria

د. قريد صباح

جامعة باجي مختار - عنابة (الجزائر)، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض

الاقتصادي (LFIEGE)، sabah.guerid@univ-annaba.dz

تاريخ القبول: 2026/05/02

تاريخ الاستلام: 2026/01/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة عن مسار نشاط حاضنات الأعمال في الجزائر، بداية من إنشاءها كمطلب لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بيان تطورها في ظل الأطر التنظيمية والقانونية المنظمة لها، والهيئات المستحدثة من أجل ترقية عملها ومهامها لخدمة التوجه التنموي بالدولة الجزائرية. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى أن استحداث حاضنات الأعمال لأول مرة في البلاد كان استجابة لإنشاء قاعدة تنموية جديدة خارج القطاع الريعي، أين انعكس دورها في تقديم الدعم والمرافقة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخذت شكل المشاتل ومراكز التسهيل المعروفة بالحاضنات العامة، ثم برزت الحاضنات الخاصة بعد أن تعزز التوجه التنموي في سنة 2020 نحو الارتكاز على المؤسسات الناشئة كأساس للتنمية، وانتقل المفهوم إلى الوسط الجامعي بإنشاء حاضنات أعمال جامعية هدفها تعزيز التوجه المقاوлатي للطلبة وتحفيزهم لإنشاء مؤسسات ناشئة ومشاريع مبتكرة ذات قيمة مضافة بالاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات الناشئة، الجامعة الجزائرية، التنمية، حاضنات الأعمال .

تصنيف JEL: O21 , G23

Abstract

This study aims to provide a comprehensive vision to the course from activity of business incubators in Algeria since their created it as means from support the sector of small and medium enterprises to its development in light of the regulatory and legal order governing it, and the newly created bodies in order to upgrade its work and tasks to serve the development in the state of Algeria. By using the descriptive analytical approach, the study concluded that business incubators was first created in Algeria in reponse to the establishment of a new base outside the hydrocarbon sector, which took the from of nurseries and facilitation centers initially and its role is to provide support and accompaniment to small and medium enterprises, then it appeared private incubators after the development trend towards start-up enterprises was strengthened in the year 2020, on the other hand the concept has moved to the university by establishing university incubators for enhancing the entrepreneurial orientation of students and directing them to create start-up projects added value to the national economy.

Keywords: Entrepreneurship, Start-up, Algerian university, Development, Business Incubators.

Jel Classification Codes : G23, O21

1. مقدمة

في ظل سعي الجزائر كغيرها من الدول الريعية إلى إيجاد قاعدة إنتاجية متجددة وقابلة للتوسع والتطوير بشكل مستمر، ومحاولة منها لمسايرة مختلف المستجدات الاقتصادية الحديثة بالساحة العالمية. اتجهت الحكومة الوطنية في بداية الأمر نحو تبني اقتصاد السوق، حيث عمدت إلى ترقية وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسبيل لتحقيق التنمية بالدولة، لنتنقل بعد ذلك إلى تبني مفهوم المؤسسات الناشئة كمنهج جديد لتعزيز روح الريادة والابتكار لدى الشباب وقادة المشاريع للنهوض بالاقتصاد الوطني في عصر المعرفة والتكنولوجيات الحديثة، غير أن قيام كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة يتطلب مواجهة جملة من التحديات والمشكلات التي تؤول دون استمرارها ونموها، الأمر الذي تطلب من الدولة الجزائرية استحداث الآليات والهيكل الكفيلة بتذليل مختلف العقبات لتحقيق استدامتها وتعظيم مزايا الاستفادة منها، ليرى في هذا الصدد ميلاد حاضنات الأعمال بالجزائر كاستجابة لهاته المتطلبات كي يسمح بتوفير الدعم اللازم والمرافقة المطلوبة بما يصب في عملية تحقيق تنمية مستدامة بالبلاد وفق النموذج الاقتصادي المتبع.

وتأتي هذه الدراسة لمسايرة ميلاد وتطور هياكل حاضنات الأعمال في الجزائر وبيان الجهود المبذولة لتكييف نشاطها ومهامها نحو دعم التوجه التنموي بالبلاد، من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى تكيف نشاط حاضنات الأعمال مع تحقيق مساعي التوجه التنموي في الجزائر ؟
وينشأ عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما الحاجة وراء إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر؟ وما الأشكال التي اتخذتها والمهام التي أوكلت لها لدعم التنمية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق؟
- ✓ ما الجديد في ترقية وتطوير نشاط حاضنات الأعمال بالجزائر لدعم المؤسسات الناشئة كأساس تنموي جديد؟
- ✓ كيف ساهمت الجامعة الجزائرية في توجيه نشاط حاضنات الأعمال نحو تجسيد أفكار الطلبة في مشاريع ناشئة تنموية؟.

لمعالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق نشأ مفهوم حاضنات الأعمال بالجزائر كحاجة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية؛
- ✓ لتعزيز التوجه التنموي الجديد المتبنى بالجزائر منذ 2020 والذي يعطي الأولوية للمؤسسات الناشئة، تم استحداث اللجنة الوطنية لمنح العلامة للعمل على ترقية وتطوير نشاط حاضنات الأعمال سواء التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بينهما بغية دعم ومراقبة هذا النوع الجديد من المؤسسات واستدامتها؛
- ✓ تدعم حاضنات الأعمال الجامعية التوجه الريادي للطلبة بالجامعة الجزائرية وترافقهم نحو إنشاء مؤسسات ناشئة تحقق المنفعة للاقتصاد الوطني.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم لمحة شاملة عن مسار نشاط حاضنات الأعمال بالجزائر وبيان دورها في دعم ومراقبة المؤسسات واستدامتها؛
- التعرّيج على أهم الأطر التنظيمية والقانونية المحددة لأشكال ومهام حاضنات الأعمال وتطور نشاطها بالجزائر؛
- الكشف عن مدى فعالية نشاط حاضنات الأعمال في دعم التوجه التنموي بالجزائر.

واعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي لمتابعة مختلف مراحل تطور نشاط حاضنات الأعمال في الجزائر، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات والإحصائيات المرتبطة بأداء هذه الهياكل منذ بداية نشاطها كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2003 وصولاً إلى فعاليتها الحالية بالاقتصاد والوسط الجامعي على اعتبار هذا الأخير مصدراً للفكر والإبداع.

2. حاضنات الأعمال بين متطلبات الاستحداث وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

استدعى التوجه نحو اقتصاد السوق باعتماد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج تنموي بالاقتصاد الوطني إلى استحداث هياكل دعم وطنية لترقية هذا القطاع ومرافقته عبر تذليل العقبات التي تعترض مسار نشاطه وتحقيقه للهدف المنشود.

1.2 بروز حاضنات الأعمال بالجزائر:

نشأ مفهوم حاضنات الأعمال بالجزائر منذ سنة 2003 من خلال إصدار المرسومين التنفيذييين 78/03 و 79/03 والمتضمنان القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، محددين بذلك نوعين أساسيين من حاضنات الأعمال.

ووفقا لما تضمنه المرسومين، عرفت مشاتل المؤسسات بأنها عبارة عن: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وتأخذ هذه المشاتل الأشكال التالية: (مرسوم 78/03 متعلق بقانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، 2003، صفحة 14)

- المحضنة: و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات: و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث و التطوير.

في حين تم تعريف مراكز التسهيل على أنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها ومرافقة". (مرسوم 79/03 متعلق بالقانون الأساسي لمراكز التسهيل، 2003، صفحة 18)

ومما تقدم يتضح بأن نشأة حاضنات الأعمال بالجزائر كان تماشيا مع متطلبات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة بتوجه التنمية بالبلاد، حيث تهدف هذه المؤسسات إلى تعزيز التجسيد المؤسسي للقطاع بالاقتصاد الوطني لضمان ديمومة المؤسسات المرافقة في تحقيق التنمية بالبلاد.

وفي هذا الصدد تمثلت المهام الموكلة لمشاتل المؤسسات فيما يلي: (بودالية و صحراوي،

2018، صفحة 1942)

- استقبال وحضانة المؤسسات حديثة النشأة وأصحاب المشاريع ومرافقتها لمدة معينة ؛
- تسيير وتأجير المحلات ووضعها تحت تصرف المشاريع المحتضنة؛

- تقديم مجموعة من الخدمات منها: التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات المنشأة حديثاً، توفير تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي للمؤسسات المرافقة، استقبال المكالمات الهاتفية و الفاكس، توزيع و إرسال البريد و طبع الوثائق،...؛
- مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها بتقديم إرشادات خاصة؛
- تقديم الاستشارة في مجال القانون والمحاسبة والتجارة والمالية، و كذا تلقين أصحاب المشاريع مبادئ و تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

في حين كان من مهام مراكز التسهيل بالجزائر مايلي: (مرسوم 79/03 متعلق بالقانون الأساسي لمراكز التسهيل، 2003، صفحة 19)

- دراسة الملفات المقدمة من قبل حاملي المشاريع والإشراف على متابعتها؛
- تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف عملية عبر توجيههم نحو مسارهم المهني؛
- المرافقة المؤسساتية في مجال التكوين والتسيير؛
- تقديم خدمات الاستشارة في مجال وظائف متعددة كالتيشير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية.... وغيرها بغية دعم قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

كما تتولى مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تقديم العديد من الخدمات التي تسمح بتطوير المشاريع، و من أهم هذه الخدمات:

- الاستقبال والتوجيه والإعلام بالفرص الاستثمارية المتاحة؛
- التكوين في كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة، وإعداد مخطط الأعمال، والتسويق والمحاسبة والمالية؛
- المرافقة في مواجهة العراقيل التي تعترض حاملي المشاريع في مختلف مراحل إنشاء وتكوين المؤسسة وانطلاقها.

2.2 مساهمة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن التجسيد الفعلي لحاضنات الأعمال في الجزائر شهد تأخراً ملحوظاً في الانجاز والنشاط، حيث أنجز أول مركز تسهيل بوهراڤ في سنة 2007 وإلى غاية 2011 ساهم في تأسيس 20

مؤسسة فقط، والأمر ذاته بالنسبة لمشاتل المؤسسات فمنذ تأسيسها في سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 لم تتمكن إلا من مرافقة 04 شبان من خريجي الجامعات دون أن توفر لهم محلات. والجدول الموالي يبين تطور نشاط هاته الهياكل في استحداث ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعماً لخدمة التنمية في ظل اقتصاد السوق للفترة 2011-2022 استناداً لتقارير النشريات الإحصائية المتوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني:

الجدول 1: حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل للفترة 2011-2022

السنة	مشاتل المؤسسات			مراكز التسهيل		
	عدد المشاتل	عدد المؤسسات المحتضنة	عدد مناصب العمل المستحدثة	عدد المراكز	عدد المؤسسات المحتضنة	عدد مناصب العمل المستحدثة
2011	04	19	68	10	109	360
2012	04	28	363	12	587	1544
2013	04	37	375	15	366	2190
2014	13	104	1025	15	675	3128
2015	13	84	1972	16	957	3418
2016	16	70	576	21	148	4315
2017	16	83	546	26	192	2990
2018	16	93	539	26	204	3477
2019	17	61	463	26	185	1663
2020	17	79	169	28	321	432
2021	17	135	423	28	215	178
2022	18	278	634	28	331	711

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى. (النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة، للفترة

(2011-2022)

تعكس بيانات الجدول أعلاه عن تطور عدد المشاتل والمراكز بالفترة 2011-2022، إذ بنهاية سنة 2022 بلغ عدد مشاتل المؤسسات 18 مشتلة، أما مراكز التسهيل فقد وصلت إلى 28

مركز، ويتبين أن هذه الهياكل ساهمت بشكل واضح في احتضان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما خلقت العديد من مناصب العمل مما يخدم عملية التنمية في مختلف مناطق البلاد تبعا لسهولة انشاء مثل هذه المؤسسات وممارستها لمختلف الأنشطة القطاعية التي قد تحجم المؤسسات الكبيرة عنها. ويلاحظ وجود تراجع في نشاط المشاتل والمراكز بالفترة 2019-2020 بسبب فترة الجائحة وكذا مرحلة إعادة تنظيم حاضنات الأعمال في الجزائر في ظل المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي سيتم التطرق إليه بالمحور الموالي.

3. ترقية عمل حاضنات الأعمال لدعم النموذج الاقتصادي الجديد للتنمية:

تبنت الجزائر منذ سنة 2020 نموذج اقتصادي جديد يعطي الأولوية للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، نظرا لما تلعبه المؤسسات الناشئة في تنشيط الاقتصاد الوطني خاصة في عصر المعرفة والتكنولوجيات الحديثة.

1.3 مضمون المرسوم التنفيذي رقم 20-254 :

يتعلق المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادر في 15 سبتمبر 2020 بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر" أو "حاضنة أعمال"، ومنه تتلخص مهمة هذه اللجنة في:

- منح علامة "مؤسسة ناشئة" للشركات المبتكرة؛
- منح علامة "المشاريع المبتكرة" للمبتدئين في المشاريع المبتكرة؛
- منح علامة "حاضنة أعمال"؛
- دراسة طعون الملفات المقدمة بعد رفض منح العلامات.

تم وضع اللجنة الوطنية لمنح العلامة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة برئاسة وزيرها، وتكونت بممثليين من 09 قطاعات وزارية (المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، والانتقال الطاقوي).

2.3 الإطار الجديد لتأهيل حاضنات الأعمال لمرافقة المؤسسات الناشئة:

يؤول للحصول على علامة "حاضنة أعمال" في الجزائر: "كل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي

المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل ". (مرسوم 254/20 متعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح العلامة، 2020، صفحة 12)

ومن هنا صنفت حاضنات الأعمال بالجزائر إلى: الحاضنات العامة والحاضنات الخاصة أين يتلخص دورها الأساسي في تقديم الدعم والمراقبة للمؤسسات الناشئة كنموذج تنموي جديد في مجال الإيواء والتكوين والاستشارة والتمويل.

و للحصول على علامة "حاضنة أعمال" من قبل اللجنة الوطنية لابد من توفر مجموعة من الشروط لهياكل الحاضنات التابعة للقطاع العام والخاص مع وثائق خاصة إضافية للأخيرة عند تقديم الطلب من خلال البوابة الالكترونية للمؤسسات الناشئة.

فتشمل الشروط المشتركة بين هياكل القطاع العام والخاص ما يلي: (عبدلي، 2022، صفحة 610)

- تقديم تهيئة مفصلة لحاضنة أعمال وهو المخطط الذي يتضمن مساحتها وعقاراتها، وكل ما يتعلق بالتهيئة لمعرفة البني التحتية التي تتوفر عليها الحاضنة، ومدى ملائمتها مع متطلبات احتضان المؤسسات؛
- قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها وهي كل الوسائل والإمكانات بما فيها الآلات، الأثاث، التجهيزات، المنقولات والعقارات...الخ؛
- تقديم وثيقة تتضمن مختلف الخدمات التي توفرها الحاضنة للمؤسسات المحتضنة، ويتعلق الأمر بالخدمات القانونية، المحاسبية، التسييرية، التجارية...الخ؛
- تقديم برامج التكوين والتأطير التي تقترحها الحاضنة كالتدريب في مجال البرمجيات والتطبيقات للإعلام الآلي؛
- بيان السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة أعمال والمكونين والمؤطرين لضمان تكوين نوعي للحاضنات؛
- تقديم قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها إن وجدت، وهذا ما يؤكد حرص المنظم على أهمية الخبرة المكتسبة وأقدمية الحاضنة.

وفيما تعلق بحاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص وجب توفر الشروط الإضافية التالية:

(سويقي، 2021، صفحة 78)

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي؛

- نسخة عن القانون الأساسي للشركة، مما يفهم أن الحاضنة في القطاع الخاص يجب أن تتخذ شكل تجارية فقط وفقا للقانون التجاري؛
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مرفقة بقائمة اسمية للأجراء مما يضمن حماية للعمال الأجراء؛
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات غير الاجتماعية لغير الأجراء؛
- Casnos؛
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.

وباستيفاء الشروط المذكورة أعلاه يتم تقديم طلبات الحصول على علامة "حاضنة أعمال" إلى اللجنة الوطنية عبر البوابة الالكترونية للشركات الناشئة، وتمنح العلامة لمقدم الطلب لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد.

وتماشيا مع متطلبات المسار التنموي الجديد تكلف حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة "حاضنة أعمال" بمهام مرافقة المؤسسات الناشئة خلال فترة الحضانة، وبهذه الصفة تلتزم الحاضنة الحاصلة على العلامة بما يلي: (مرسوم 254/20 متعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح العلامة، 2020، صفحة 13)

- توطين الشركات الناشئة المحتضنة وتزويدها بمساحات عمل مهيأة؛
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في انجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي، خاصة في مجال إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛
- وضع الوسائل اللوجستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والانترنت عالي التدفق؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة لانجاز النماذج؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة المحتضنة لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

3.3 أصناف حاضنات الأعمال الناشطة بالجزائر بعد سنة 2020:

كما سبق عرضه تمنح اللجنة الوطنية علامة "حاضنة أعمال" للحاضنات التابعة للقطاع العام أو الخاص، فالنسبة لحاضنات الأعمال العامة الناشطة بالجزائر فإنها تشمل كل من: مشاتل

المؤسسات ومراكز التسهيل المستحدثة قبلا، والتي تم تعزيزها بحاضنة عامة أخرى تعرف باسم ALGERIA VENTURE التي تعتبر أول مركز حكومي مفتوح للابتكار مهمته تقديم وتسهيل الهياكل اللوجستية والتنموية للشركات الناشئة والحاضنات وتقديم برامج مراقبة متوافقة مع المعايير الدولية. وبالتالي تمثل حاضنة A-Venture منصة لجذب كبار المستثمرين لشركات ناشئة مختارة تم إطلاقها من قبل الحكومة الجزائرية تعزيزا لهياكل المراقبة بما يتماشى مع متطلبات التنمية في ظل اقتصاد المعرفة. (البوابة الالكترونية للشركات الناشئة، حاضنات الاعمال العامة، 2020)

أما بالنسبة لحاضنات الأعمال الخاصة فهي تشمل حاليا 41 حاضنة حسب ما هو منشور بموقع البوابة الالكترونية للشركات الناشئة بالجزائر، موزعة عبر عدد من الولايات كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول 2: توزيع حاضنات الأعمال الخاصة الناشطة بالجزائر

الولاية	الجزائر	وهران	سطيف	تبسة	تيزي وزو	قالمة	البويرة	بجاية	باتنة
العدد	17	04	04	01	02	01	01	01	01
الولاية	البلدية	تيزة	تلمسان	قسنطينة	تمنراست	تقريت	الوادي	بشار	الأغواط
العدد	01	01	01	01	01	01	01	01	01

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى (البوابة الالكترونية للشركات الناشئة، حاضنات الاعمال الخاصة، 2020)

وكما هو ملاحظ من خلال معطيات الجدول 2 شهد مفهوم الحاضنات الخاصة انتشارا عبر مختلف ولايات الوطن إلا أن أغلبها تتركز بالعاصمة بعدد 17 حاضنة خاصة، وسيساهم انتشارها على احتضان ومراقبة أكبر عدد من المشاريع الناشئة التي تخدم المسار التنموي الجديد. والجدول الموالي يوضح مجال نشاط أهم الحاضنات الخاصة بالجزائر.

الجدول 3: مجال نشاط أهم حاضنات الأعمال الخاصة الجزائرية.

الحاضنة	مجال النشاط
ITIHAD "INT"	تمكنت من إطلاق العديد من الشركات الناشئة بطلب مشاركة باريس بخبراتهم في مجال إنشاء الشركات الناشئة.
Coworkzone	حاضنة تنشط في مجال ريادة الأعمال والشركات الناشئة.

SYLABS	شركة نشطة في مجال ريادة الأعمال والتكنولوجيا شركة نشطة في مجال ريادة الأعمال والتكنولوجيا، تقدم جميع الخدمات اللازمة لرواد الأعمال والشركات الناشئة والمبتكرين التكنولوجيين لبدء وإكمال مغامرتهم
Leancubator	مركز للابتكار يقدم العديد من برامج الدعم وتسريع الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة ذات الإمكانيات العالية
INCUBME	هدفها السماح للشباب ذوي الإمكانيات والرغبة في إنشاء أعمالهم الخاصة للعثور على النظام البيئي المناسب لهم وتنفيذ مشاريعهم.
MOSTADAM	تأسست في 2021 بهدف تطوير ودعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات في الجزائر وتستهدف قطاع الاقتصاد الأخضر.
SETIF INNOVATION HUB	أنشأتها MBI ALGERIA CAMPUS، وهي هيكل دعم لإنشاء الشركات الناشئة المخصصة لقادة المشاريع. تهدف إلى تحويل فكرة مبتكرة إلى شركة ناشئة ناجحة. وهي في طريقها لاحتضان 23 مشروعا من ولايات مختلفة عبر الإنترنت وجها لوجه
SCALY	مركز لريادة الأعمال والابتكار مخصص لمجتمع من رواد الأعمال والشركات الناشئة، أنشئ في نوفمبر 2020 .
Innoest	تطوير الشركات الناشئة على المستوى المحلي ودعم قادة المشاريع وتوجيههم نحو القطاعات الواعدة في المنطقة
BAGIn	تم إنشاؤها من قبل خدمات SARL BAG، هدفها تسهيل الوصول إلى التدريب على ريادة الأعمال (استراتيجيات التفكير التصميمي، BMC، BP، GTM، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى التدريب الشخصي.
DIGITAL BEE HIVE	حاضنة للشركات الناشئة الإقليمية، تقدم خدمات الحضانة من خلال دعم قادة المشاريع المبتكرة والشركات الناشئة في جميع مراحلها.
إبداع IBDA "	مؤسسة اجتماعية تقودها نساء يطمحن إلى تنمية اقتصاديات محلية ومستدامة وشاملة. تدعم وكلاء التغيير في مجتمع يجمع: قادة المشاريع، رواد الأعمال، الشركات الناشئة، الشركات، التعاونيات، الجمعيات، الخبراء، الحاضنات، الطلاب، الخ.
CREARENA	توفير إشراف على جميع المستويات للشركات الناشئة.

تحويل الأفكار المبتكرة إلى شركات ناشئة فعالة ومستدامة من خلال نقل الخبرة لقادة المشاريع وتوفير الموارد اللازمة من مباني وخدمات ومعدات وتكنولوجيا. ومساعدتهم على فهم السوق وفرص العمل.	SMART CONSULTING AND TRAINING ACADEMY
تقديم المشورة والدعم لقادة مشاريع لإنشاء الشركات الناشئة	TEK2HUB BY BRENCO
حاضنة لدعم الشركات الناشئة	MZI

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى (البوابة الالكترونية للشركات الناشئة، حاضنات الاعمال الخاصة، 2020)

وتبعا لمعطيات الجدول رقم 3 نجد أن مجال نشاط أهم حاضنات الأعمال الخاصة يركز بشكل رئيسي على تطوير ريادة الأعمال والمشاريع المبتكرة لتجسيد نسيج من المؤسسات الناشئة الذي يدعم المسار التنموي المنتهج بالبلاد منذ سنة 2020، وعلى العموم تلتزم كل من الحاضنات العامة والحاضنات الخاصة الحاصلة على العلامة في إطار المرسوم التنفيذي 254/20 بتأدية جملة من المهام التي من شأنها تعزيز مساعي التنمية في ظل التوجه التنموي الجديد المرتكز أساسا على خلق واستدامة مؤسسات ناشئة تتماشى مع الهدف المنشود.

4. حاضنات الأعمال في الوسط الجامعي:

انخرط مؤخرا قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كغيره من القطاعات الأخرى نحو تجسيد التوجه التنموي الجديد للبلاد، من خلال تفعيل دور الجامعة الجزائرية لتعزيز التوجه المقاولاتي للطلبة وتحفيزهم نحو إنشاء مؤسسات ناشئة رائدة، الأمر الذي استدعى إتاحة جملة من الهياكل الداعمة شأن حاضنات الأعمال.

1.4 الجهود المبذولة لانتقال مفهوم حاضنات الأعمال بالمؤسسة الجامعية:

انتقل الحديث عن حاضنات الأعمال الجامعية بالجزائر سنة 2012 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-293 الصادر في 21 جويلية 2012 الذي حدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، حيث تضمنت المادة 03 منه أنه يمكن للمصالح المشتركة للبحث أن تكتسي مجموعة من الأشكال منها حاضنة (أمرار و فوكة، 2023، صفحة 793). وانطلاقا من هنا تم إنشاء أول حاضنة جامعية على مستوى جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2013 من خلال تجسيد الاتفاقية المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي

أول مبادرة من نوعها تتدرج ضمن إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات (خديم و مكيد، 2023، صفحة 241). ليتم بعدها إنشاء حاضنة بجامعة مسيلة بمقتضى القرار الوزاري رقم 182 الصادر بتاريخ 27 ماي 2019 ، وتلاها إنشاء عديد من حاضنات الأعمال بالمؤسسات الجامعية الجزائرية بهدف تبني الطلبة المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من المخبر إلى التجسيد الفعلي في مؤسسات تنموية. (حوتية و دومي، 2022، صفحة 109)

من ناحية ثانية، وبموجب القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 تم إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، تتكون من: ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والقطاعات الوزارية ذات الصلة، ووكالات وهيئات من عالم الاقتصاد والصناعة وممثلي الوكالات والهيئات ذات العلاقة بالابتكار والتطوير والتحويل التكنولوجيين والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي وخبراء جامعيين. وتهدف هذه اللجنة إلى استثمار مخرجات التكوين والبحث بالجامعة وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغية خلق جيل من الطلبة الجامعيين المبدعين لمجهم في ميدان الشغل والحد من البطالة. وتتلخص مهام هذه اللجنة في: المتابعة والمرافقة لحاضنات الأعمال ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، و التكفل بإنشاء روابط بين آليات الدعم العمومية كالصندوق الوطني الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية لتجسيد المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

وتجدر الإشارة أن القرار رقم 1244 تم إلغائه بعد صدور القرار رقم 36 المؤرخ في 01 مارس 2023 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية باعتبارها هيئة تنسيق واستشارة ومتابعة في مجال السياسة القطاعية لإرساء ريادة الأعمال في الوسط الجامعي والبحثي، ومن بين أهم ما كلفت به المساهمة في إنشاء وتقييم عمل حاضنات الأعمال الجامعية ودور المقاولاتية ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار ومختلف واجهات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتنمين دورها. (قرار وزاري رقم 36 متعلق بإنشاء لجنة وطنية تنسيقية، 2023)

ومن ناحية أخرى و بصدر القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الهادف إلى مساعدة طلبة الأطوار النهائية لمؤسسات التعليم العالي من انجاز وتحويل مذكراتهم إلى

مؤسسات ناشئة وتسجيل براءات اختراع تمهيدا لاستغلالها، تم تحفيز دور هذه اللجنة وعزز نشاط حاضنات الأعمال الجامعية لدعم التوجه المقاوالاتي للطلبة وتحفيزهم على إنشاء مؤسسات ومشاريع ناشئة تنموية تخدم الاقتصاد الوطني.

2.4 الدور التنموي لحاضنات الأعمال الجامعية:

صرح السيد أحمد مير رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية عن حصيلة اللجنة في ندوة صحفية نشطها يوم الأحد 13 أوت 2023 بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث كشف انه من خلال أزيد من 10 أشهر من العمل من طرف اللجنة تم تحقيق العديد من الانجازات أهمها انه قد تم تسجيل 9000 فكرة قابلة لأن تكون شركة مصغرة وبعد عملية الانتقاء انخفض العدد إلى 6000 فكرة استمرت عملية المرافقة في حاضنة الأعمال التي بلغ عددها من خلال العمل التي قامت به اللجنة إلى 94 حاضنة أعمال على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وهذا في ظل سعي اللجنة لتنفيذ القرار رقم 1275. (مير، 2023)

والجدول الموالي يوضح النتائج المحققة من تنفيذ اللجنة المذكورة للقرار 1275.

الجدول 4: حصيلة تنفيذ اللجنة الوطنية التنسيقية للقرار رقم 1275

النتائج المحققة	العدد
عدد المشاريع المودعة لدى اللجنة الوطنية لمنح علامة مشروع مبتكر	2243
عدد المشاريع المتحصلة على وسم لابل "مشروع مبتكر"	234
عدد المشاريع الجاهز تحويلها إلى مؤسسة ناشئة	234
عدد المشاريع المدروسة لغرض إنشاء مؤسسة مصغرة	734
عدد براءات الاختراع	212
عدد العلامات التجارية المسجلة	48
عدد الحاضنات الجامعية	94
عدد الحاضنات المتحصلة على وسم لابل	17
عدد مراكز تطوير المقاوالاتية	84
عدد دور الذكاء الاصطناعي	17

المصدر: (طعيبية، 2024، صفحة 38)

ويوضح الجدول رقم 4 أن توجه الجامعة الجزائرية نحو تعزيز العمل الريادي للطلبة سمح بتفعيل نشاط حاضنات الأعمال على مستواها، حيث بلغ عدد الحاضنات الجامعية 94 حاضنة، 17 منها تحصلت على وسم لابل من اللجنة الوطنية للتنسيقية لمنح علامة "حاضنة أعمال"، ولقد سمح نشاط هذه الحاضنات من مرافقة أفكار الطلبة التي انعكست في طرح 2243 مشروع مودع لدى اللجنة لمنحه علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر" ليحصل 234 من هاته المشاريع على وسم لابل ليصبح جاهزا لتحويله إلى مؤسسة ناشئة على أرض الواقع. كما حققت هاته اللجنة في إطار تنفيذها للقرار رقم 1275 ما عدده 212 براءة اختراع، وسجلت 48 علامة تجارية، إضافة إلى إنشاء 84 مركزا لتطوير المقاولاتية و17 دار للذكاء الاصطناعي وهذا إلى غاية سنة 2023.

5. خاتمة

ختاما يمكن القول بأن موضوع دعم ومرافقة المؤسسات قد لاقى مؤخرا اهتماما واسعا ومتزايدا سواء دوليا أو محليا، فالجزائر على غرار غيرها من الدول استهدفت استحداث الكثير من الأجهزة والهيكل التي من شأنها تقديم الدعم بأشكال مختلفة ومتعددة وفي جميع مراحل إنشاء وقيام المشاريع واستمرار نموها. ومن هنا سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور هيكل حاضنات الأعمال في دعم التوجه التنموي بالبلاد، أين تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن استحداث هيكل حاضنات الأعمال في الجزائر لأول مرة في سنة 2003 كان استجابة لمتطلبات دعم ومرافقة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تم اعتماده كقاعدة تنموية جديدة خارج القطاع الريعي في ظل خطة الدولة للتوجه نحو اقتصاد السوق؛
- أخذ مفهوم الحاضنات بالجزائر في بداياته صورة الطابع العام وفق شكلين أساسيين هما: مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل؛
- تمحورت المهام الرئيسية لمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في تقديم الخدمات والتسهيلات في مجال الاستقبال والاستشارة والتكوين والمرافقة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي لتحقيق الهدف التنموي المرجو منها؛
- تمكنت مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل (رغم تأخر مباشرة نشاطها إلى غاية 2010) من احتضان ومرافقة العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق العديد من مناصب العمل عبر مختلف مناطق الوطن؛

- اعتماد الجزائر نموذج اقتصادي تنموي جديد مطلع سنة 2020 في إطار التوجه نحو اقتصاد المعرفة والذي يعطي الأولوية للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في تعزيز مسار التنمية، ومن هنا تم استحداث لجنة وطنية لمنح العلامة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 254-20؛
- تسعى اللجنة الوطنية المستحدثة إلى تطوير نشاط الحاضنات من خلال منح علامة "حاضنة أعمال" لكل هيكل يحقق شروط معينة و يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة الهادفة لتحقيق مساعي التوجه التنموي الجديد؛
- تم تصنيف الحاضنات الناشطة بالجزائر من جديد إلى حاضنات عامة (ضمت المشاتل ومراكز التسهيل كما تتبعها إطلاق مشروع ALGERIA VENTURE كأول مركز عام مفتوح للابتكار) وحاضنات خاصة، أين يركز نشاطها بشكل رئيسي على تطوير ريادة الأعمال والمشاريع المبتكرة لتجسيد نسيج من المؤسسات الناشئة كنموذج تنموي جديد في البلاد في ظل اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الحديثة؛
- إدماج الجامعة الجزائرية في التوجه الجديد بالتنسيق بينها وبين اللجنة الوطنية لاستثمار مخرجات التكوين والبحث بالجامعة وتوظيفها لخدمة التنمية، مما أدى إلى بروز نوع ثالث من الحاضنات ممثلا في الحاضنات الجامعية التي من شأنها تحويل أفكار الطلبة إلى مشاريع مبتكرة يمكن تجسيدها على أرض الواقع في مؤسسات ناشئة ذات قيمة مضافة بالاقتصاد الوطني.
- وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يتضح بأن المسؤولية تقع على عاتق اللجنة الوطنية لمنح العلامة في تطوير نشاط حاضنات الأعمال وتوجيهه لخدمة مسار التنمية بالبلاد، ومن هنا توصي الدراسة بمايلي:
- ضرورة عمل اللجنة على نشر ثقافة حاضنات الأعمال وزيادة الوعي بأهمية هذه الهياكل كآلية للدعم والمرافقة بمختلف الأوساط عامة والجامعية منها خاصة من خلال تكثيف الدورات التكوينية والندوات والمحاضرات؛
- قيام اللجنة بالسعي المتجدد نحو تطوير مهام الحاضنات بما يتماشى مع ترجمة الأفكار المبتكرة التي تخدم عملية التنمية بالبلاد؛

- عملها على اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها تعزيز التكامل بين هياكل الحاضنات وهيئات التمويل القائمة بالبلاد على اعتبار أن رأس المال هو المحدد الأساسي لقيام المشاريع المحتضنة وتجسيدها على أرض الواقع.

6. قائمة المراجع

- البوابة الالكترونية للشركات الناشئة. (2020). حاضنات الاعمال الخاصة. تاريخ الاسترداد 02 01 2025، من https://startup.dz/trouver-un-incubateur/categories/incubateurs-sort=post_published&prives/?_page=1
- البوابة الالكترونية للشركات الناشئة. (2020). حاضنات الاعمال العامة. تاريخ الاسترداد 02 01 2025، من <https://startup.dz/trouver-un-incubateur/categories/incubateurs-accelerateurs-publics>
- وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. النشريات الاحصائية لوزارة الصناعة. (للفترة 2011-2022). معطيات النشريات الاحصائية. الجزائر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (28 09 2022). تاريخ الاسترداد 26 01 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/132113-2022-09-28-12-51-22>
- أحمد مير. (01 08 2023). عرض حصيلة اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الاعمال الجامعية. تاريخ الاسترداد 26 01 2024، من البركة نيوز: <https://barakanews.dz/posts/ahmd-myr-yaard-alhsyl-alldory-llgn-alotny-altnsyky-lmtabaa-alabtkar-oryad-alaaamal>
- القرار الوزاري رقم 36 المتضمن انشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الاعمال الجامعية. والمؤرخ في 03/01/ (2023). (الجزائر) تاريخ الاسترداد 27 01 2024، من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: <http://www.mesrs.dz>
- المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المتعلق بانشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال. والمؤرخ في 15/09/2020. (2020). الجريدة الرسمية (55).

- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المتعلق بالقانون الأساسي لمشارئل المؤسسات. والمؤرخ في 25 فيفري 2003 . (2003). الجريدة الرسمية (13).
- المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المتعلق بالقانون الأساسي لمراكز التسهيل. و المؤرخ في 25 فيفري 2003. (2003). الجريدة الرسمية (13).
- بوراس بودالية، و دليلة صحراوي. (2018). واقع حاضنات الاعمال في الجزائر وسبل ترقيتها. المؤتمر العلمي الثاني حول التدريب من اجل التشغيل والامة (الصفحات 1927-1952). مصر: جامعة بني سويف.
- جميلة خديم، و علي مكيد. (2023). حاضنات الاعمال التكنولوجية كآلية دعم ومراقبة المؤسسات الناشئة في الجزائر سعيا لتجسيد أهداف التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، صادرة عن جامعة احمد دراية أدرار - الجزائر ، 07 (01)، 229-244.
- حميدة عبدلي. (2022). حاضنات الأعمال: بين واجب دعمها.. وحق تدعيمها. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، صادرة عن جامعة مولود معمري تيزي وزو - الجزائر، 17 (01)، 599-621.
- حورية سويقي. (2021). المؤسسات الناشئة وحاضنات الاعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، صادرة عن جامعة تسيمسـلت - الجزائر ، 06 (02)، 71-85.
- عمر حوتية، و سامية دومي. (2022). دور حاضنات الاعمال الجامعية في استقطاب طلبة الجامعات الجزائرية لانشاء مشاريع ناشئة. مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية، صادرة عن جامعة الجزائر 03 - الجزائر ، 06 (02)، 98-115.
- محمد سمير طعيبة. (2024). تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في اطار القرار الوزاري 1275. مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، صادرة عن جامعة زيان عاشور الجلفة - الجزائر، 09 (02)، 11-44.
- نصر الدين أمرار، و سفيان فوكة. (2023). دور حاضنات الاعمال الجامعية في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر - دراسة على ضوء القرار الوزاري 1275. مجلة السياسة العالمية، صادرة عن جامعة محمد بوقرة بومرداس - الجزائر ، 07 (02)، 782-798.